

Distr.: General
23 April 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدّم من جمعية علم النفس الصناعي والتنظيمي، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يتم تعميمه طبقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

180612 020612 12-30935X (A)



البيان

تعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق للقضاء على الفقر ومنع التجاوزات في مكان العمل

تحت جمعية علم النفس الصناعي والتنظيمي الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها على اتخاذ إجراءات لمنع استغلال العمال في البلدان النامية. وتواصل المنشورات والروايات الإخبارية الأخيرة تسليط الضوء على محنة العمال الذين يتعرضون لانتهاكات كبيرة في أماكن العمل في البلدان النامية. والشركات والبلدان التي تسعى لتحقيق نمو اقتصادي وأرباح دون إيلاء اعتبار لمبادئ العمل اللائق التي حددتها منظمة العمل الدولية، وأكدها في وقت لاحق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٨/٢٠٠٨، تخضع عددا كبيرا من العمال لحياة من الفقر والتردي. وفي اعتقادنا أنه يمكن، بل وينبغي عمل ما هو أكثر لحاسبة تلك الهيئات التي ثبت أنها لا تتقيد ببرنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية وقوانين العمل المحلية.

والبلدان النامية والمنظمات التي تغض الطرف عن إساءة معاملة العمال باسم تحسين اقتصاد الأمة تقيم نظاما غير منصف، يعجز في إطاره أضعف مواطنيها عن انتشال أنفسهم وأفراد أسرهم من براثن الفقر. ومن الواضح أن إقرار الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية للمبادئ الأساسية للعمل اللائق وتنفيذها يعد شرطا أساسيا مسبقا للتصدي للتجاوزات في أماكن العمل؛ ولكن تلزم تدابير إضافية لمواجهة المؤسسات والأمم التي تغض الطرف عن هذه المبادئ. ولسوء الحظ، فإن أفرقة "مراقبة" الصناعة لم تسر بخطى ثابتة أو فعالة في عملها لمكافحة هذه الانتهاكات في مكان العمل في البلدان النامية.

وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب أن تسيطر على هذا الوضع منظمة غير متحيزة ومحترمة إلى أن يجري بشكل تام إدماج مبادئ منظمة العمل الدولية في صميم عمل المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تزاوّل أعمالا في البلدان النامية. ولذا فإننا نحث الأمم المتحدة على إنشاء وكالة، أو تحويل إحدى منظماتها المعنية بمجال العمل، للقيام بمراقبة الظروف في أماكن العمل في الدول النامية والصاعدة حيث تسيطر مؤسسات متعددة الجنسيات على الإنتاج والتوزيع العالمي للمنتجات. والأمم المتحدة غير مطالبة إلا بنشر أسماء ومنتجات الشركات التي لا تنفذ معايير منظمة العمل الدولية للعمل اللائق. فالمستثمرون والمستهلكون ذوو الضمير الاجتماعي أصبحوا إنتقائيين بشكل متزايد في الدخول في أعمال مع شركات لا تصنع منتجاتها في ظل ظروف عمل مناسبة. وهذا الوعي الاجتماعي أخذ في النمو على الصعيد الدولي، ونحن نعتقد أن الدعاية ستكون أحد العوامل المحركة الرئيسية في

تحسين ظروف العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا النوع من الدعاية سيوفر للحكومات المحلية حافزا وقدرة على إنفاذ قوانين العمل المحلية ومبادئ العمل اللائق.

وأظهرت الأبحاث التي أجراها علماء النفس الصناعي والتنظيمي أن العمل اللائق يشكل عاملا رئيسيا في تمكين الأفراد من الخروج من هوة الفقر والبقاء خارجها. وعلاوة على ذلك، يبين بحث أجراه البنك الدولي أن الامتثال لمعايير العمل يقترن بزيادة في الإنتاجية والأداء الاقتصادي.
